ارتفاع كبير في التجارة البينية بسبب تفعيل الاتحاد الجمركي

«بيتك للأبحاث»: التكامل الاقتصادي يدفع دول مجلس التعاون إلى التقدم

■ أداء مميز للصادرات الخليجية ..وحجم التجارة الأفضل خلال العام الماضي

■ نمو الناتج المحلي لدول المجلس ليسجل 1.5 تريليون دولار

اجمالي الناتج المحلي

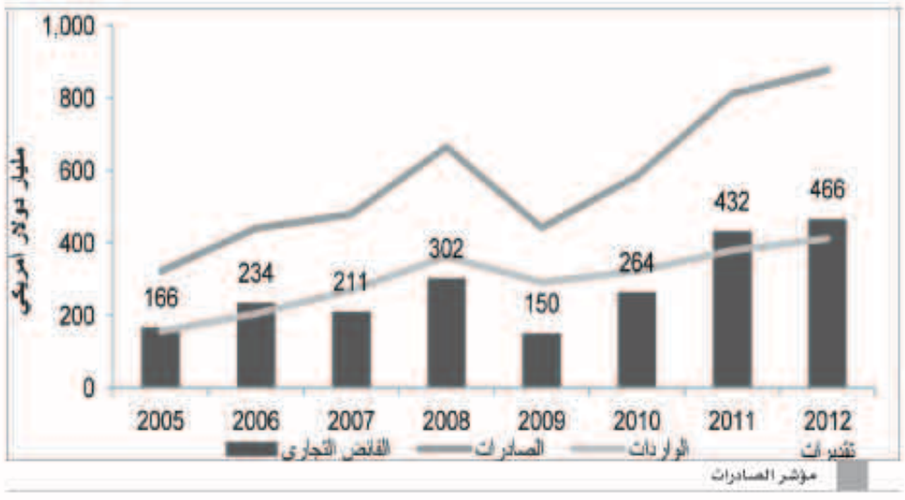

مؤشر الصادرات

قال «بيتك» في تقريره إنه منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، أسهم بنجاحات كبيرة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الست الأعضاء وهي الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وقد لقي إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 ترحيبا كبيرا باعتباره نقطة تحول في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، والذي انشيء بهدف إزالة الحواجز التجارية. وتم في ذات الوقت إحراز تقدم كبير في وضع مواصفات قياسية خليجية موحدة «والتي تغطي حاليا أكثر من 3.000 منتج» فضلا عن تنسيق وتخفيض الإجراءات الإدارية الجمركية ومتطلبات التخليص الجمركي. وفي بداية عام 2008 تم إطلاق السوق الخليجية المشتركة ودخلت حيز التنفيذ، والتي بموجبها، يتمتع مواطني الدول الأعضاء بحقوق اقتصادية متساوية في كامل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات مثل التوظيف والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والإقامة هذا بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية مثل التداول في أسواق الأسهم وتأسيس الشركات وبيع وشراء العقارات. ونتيجة لذلك، ارتفع التبادل التجاري غير النفطي من السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بالمجلس من 32 مليار دولار في 2005 إلى 100 مليار دولار في 2012، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب بنسبة 17.6 في المئة سنويا خلال فترة السبع سنوات المذكورة، ويعد هذا معدل مرتفع جدا مقارنة بمعدل نمو سنوي بنسبة 6 في المئة في الفترة من عام 2000 إلى 2003.

ويعزى الارتفاع الكبير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إنشاء السوق الخليجية المشتركة، فضلا عن تزايد وتيرة التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية في دول المجلس. وبالرغم من هذا النجاح، إلا أنه لا يزال هناك بعض الحواجز غير الجمركية والتي تشمل بعض السياسات والممارسات التفضيلية المتعلقة بمتطلبات المشتريات العامة وتقديم الدعم للصناعات التحويلية، فضلا عن استمرار الرقابة على الحدود الجمركية، والتي قد ينتج عنها تكاليف كبيرة فيما يتعلق بلوائح النقل البري.

علاوة على ما سبق، من المتوقع أن تشهد التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي المزيد من التحسن حيث ستستفيد من التحسينات التي تتم في البنية التحتية الإقليمية وتخفيض مراقبة الحدود فيما يتعلق بتوريد واستيراد السلع. ومن شأن إنشاء ممرات مخصصة للغرض التجاري وشبكة للسكك الحديدية الإقليمية، وذلك من بين أنشطة أخرى، أن يدعم ويسهل من التدفقات التجارية. كما أن التوصل إلى اتفاق بخصوص إزالة الرقابة على الحدود، فضلا عن إقرار آلية تقاسم الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء، سيساهمان في المزيد من التيسير التجاري. وينبغي أن يتم زيادة حجم الإصلاحات الاقتصادية حتى تجني التجارة البينية الخليجية المزيد من المكاسب.

الاقتصادية الخليجية والتطورات التجارية

لا نستطيع أن نصف الأداء التجاري لدول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة بأي شيء أقل من كونه رائعا، حيث زادت الصادرات بمعدل 16.7 في المئة سنويا لتصل إلى 811 مليار دولار في 2011 من 321 مليار دولار في 2005 بفضل ارتفاع أسعار النفط، حيث تخطت حاجز الـ 100 دولار للبرميل في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نمت الواردات بنفس النمط مسجلة 16 في المئة سنويا من 155 مليار دولار في 2005 إلى 329 مليار دولار في 2011. وقد نما الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 160 في المئة من 166 مليار دولار في 2005 إلى 432 مليار دولار في 2011، مسجلا بذلك أعلى فائض في العالم. أما على مستوى الصادرات، برزت دول مجلس التعاون الخليجي كخامس أكبر مصدر بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، قفز حجم التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي مع بقية العالم بما يقرب من 10 مرات ليصل إلى 1.2 تريليون من 138 مليار في 1984. وبالنسبة لعام 2012، فتشير تقديراتنا إلى مواصلة الأداء التجاري في دول مجلس وتيرته القوية لتزيد الصادرات بنسبة 8.2 في المئة لتصل إلى 877 مليار دولار في حين تنمو الواردات بنسبة 8.7 في المئة لتصل إلى 412 مليار دولار، مما ينتج عنه تحقيق فائض تجاري بمبلغ 466 مليار دولار.

ومن بين إجمالي التبادل التجاري المسجل في 2011 من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 1.2 تريليون دولار، تبرز المملكة العربية السعودية باعتبارها المساهم الرئيس في هذا المبلغ حيث بلغ مجموع صادراتها ووارداتها ما يقرب من 40 في المئة من إجمالي التجارة الخليجية، تلتها الإمارات العربية المتحدة مساهمة بنسبة 31 في المئة تقريبا. فيما سجلت بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وهي قطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين، مساهمات بنحو 11 في المئة و9 في المئة و6 في المئة و3 في المئة على التوالي من إجمالي التبادل التجاري. وتعد هذه النسب بمثابة انعكاسا جزئيا لحجم اقتصاداتها وقدرتها على إنتاج النفط. وبالرغم من ذلك، فإن ما يزيد من رصيد مساهمة السعودية والإمارات إحرازهما تقدم كبير في تحرير القطاع التجاري وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

ولطالما ظلت اليابان بمثابة الشريك التجاري الرئيس لدول مجلس التعاون الخليجي الرئيسي لعقود، فهي وجهة لـ 15 في المئة تقريبا من الصادرات الخليجية فضلا عن توريدها لنسبة 4 في المئة من واردات دول المجلس وذلك لعام 2011. هذا بالإضافة إلى كوريا الجنوبية، والتي تعد أيضا شريك تجاري رائد منذ فترة طويلة، بإجمالي صادرات بنسبة 10 في المئة فيما قدمت 3 في المئة من واردات دول المجلس. وتعد اليابان وكوريا الجنوبية بمثابة المساهمين الرئيسيين في الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لتجاوز حجم الصادرات إلى هذين البلدين من دول مجلس التعاون الخليجي حجم البضائع والسلع المستوردة منهما. وجاء نصف الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011 كنتيجة للتجارة مع اليابان وكوريا.

وقد ارتفع حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان الأسيوية الأخرى بصورة سريعة في الأونة الأخيرة. ففي عام 2001، سجلت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع الهند بالكاد 2 في المئة، إلا أنها ارتفعت إلى نسبة 10 في المئة بحلول عام 2011، حيث جاءت وراء اليابان بقليل. وبصورة مماثلة، سجلت التجارة الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي 4 في المئة فقط من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2001، انها ارتفعت لتسجل 9 في المئة في عام 2011. وحيث إن الهند والصين هما أكبر الموردين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يعادل جزئيا مشترياتهم من صادرات النفط والغاز الخليجية. ولا تعد العلاقات التجارية المتنامية مع عملاقي آسيا الاقتصاديين بالمفاجئة. فقد شهد الطلب على النفط والغاز نموا سريعا من البلدين في ظل محدودية الاحتياطيات المحلية لديهما، حيث تعتمد كلا من الهند والصين على النفط والغاز الخليجيين. وبصورة مماثلة، سلكت الصين والهند استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات، حيث يقومان بإنتاج السلع المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي مثل الأدوات الكهربائية والمنسوجات ومواد البناء بأسعار تنافسية. ولربما يكون سبب الزيادة الطفيفة في التجارة الخليجية مع الهند عنها مع الصين يرجع إلى قرب الموقع الجغرافي لشبه القارة الهندية من منطقة الخليج وإلى العدد الكبير من العمال الهنود العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يعطون الأولوية والأفضلية لشراء البضائع المصنعة في بلدهم الأصلي. هذا وقد حلت الهند كأسرع وجهة لنمو كلا من الواردات والصادرات مع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين 2006 و2010 مع نمو سنوي قدره 27 في المئة و55 في المئة على التوالي.

وعلى الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري مع آسيا، إلا أن شركاء التجارة الغربيين لا يزالون يشكلون أهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكلت دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 والولايات المتحدة مجتمعين نسبة 19 في المئة من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011. وتختلف دول الاتحاد الأوروبي عن غيرها من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث أنها تورد إلى دول المجلس بضائع أكثر مما تستورد منها. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى أن تلك البلدان تعتمد في مصادرها من النفط والغاز على الاستيراد من روسيا وافريقيا، في حين تستورد دول مجلس التعاون الخليجي كميات كبيرة من السلع الإنتاجية مثل المكائن فضلا عن سلع الكماليات الفاخرة من الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، يقلص التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 18 في المئة. هذا ويعد التبادل التجاري مع بقية منطقة الشرق الأوسط صغير نسبيا بما يعادل 6 في المئة تقريبا من إجمالي التجارة الخليجية ويغلب عليها طابع التصدير. وبالرغم من صغر هذا المعدل نسبيا إلا أننا نلاحظ أنه قد تضاعف حيث كان قد سجل في عام 2001 نسبة 3 في المئة فقط، مما يجعلها سادس أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، تعادل التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي 7 في المئة تقريبا من التجارة الخارجية للمنطقة في عام 2011، وهو رقم من المتوقع أن ينمو إلى نحو 8 في المئة في نتائج عام 2012.

التكامل الاقتصادي بين دول المجلس شهد تطورات إيجابية

شهدت عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي تطورات إيجابية على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية مثل السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي والربط الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المشتركة من الإنجازات الهامة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي. وتتطلع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي نحو إنشاء شبكة للسكك الحديد خلال السنوات القليلة المقبلة. وعلى الرغم من تحقيق نمو وتوسع في العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ملحة إلى المزيد من الإصلاحات مثل خصخصة مؤسسات القطاع العام وتحسين القدرات التنظيمية للجهات الحكومية وتحرير قطاعات الخدمات وتحقيق الوحدة النقدية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو المزيد من التقدم في المستقبل.

في السحب الأول للبطاقة ذات العلامة التجارية المشتركة

«بيتك» ونادي الواحة يعلنان الفائزين بتذكرتي سفر إلى دبي

الحربي والخطيب مع أحد الفائزين

فاز كل من رعد سالم الجندل وناصر بدر الزايد في السحب الاول لبطاقة «بيتك-نادي الواحة» ذات العلامة التجارية المشتركة بتذكرتي سفر «كويت-دبي-كويت» لكل منهما، وذلك على هامش الحملة التشجيعية لاستخدام بطاقة «بيتك - نادي الواحة» في مشترياتهم محليا وخارجيا ودخولهم السحب.

يأتي هذا العرض الخاص ببطاقة «بيتك - نادي الواحة» الذي اطلقه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بالتعاون مع نادي الواحة في الخطوط الجوية الكويتية تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات وخدمة لحركة السوق بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء.

وخلال تسليم الجوائز للفائزين في السحب الأول أوضح خالد الحربي - مدير نادي الواحة بأن العروض الحصرية المقدمة لعملاء نادي الواحة من حملة هذه البطاقة والتي تمكنهم من استبدال أميال الواحة بتذاكر سفر مجانية أو ترقيات لدرجة السفر، فان لهم عرضا خاصا إضافيا وهو الفرصة لرابحين شهريا لربح تذكرتي سفر «كويت - دبي - كويت»، وذلك مقابل كل عملية شراء بقيمة 10 د.ك.

وتتمتع بطاقة «بيتك-نادي الواحة» بميزات عديدة، إذ إنه بإمكان صاحب البطاقة الحصول على خصومات تصل إلى 50 في المئة في 500 متجر، وان البطاقة مقبولة لدى أكثر من 10 ملايين تاجر وجهاز سحب حول العالم، وتتمتع بخدمة 3D secure الآمنة عند الدفع عبر الانترنت وخدمة الرسائل القصيرة للمشتريات الخارجية التي تتجاوز 15 دينارا. بالاضافة الى ذلك تتيح البطاقة لحاملها الحصول على جميع العروض الترويجية الحالية من «ماستركارد»، والدخول والتمتع بخدمات قاعات الاستقبال في عدد من المطارات الدولية مرتين سنويا مجانا.

وبمجرد تفعيل هذه البطاقة سيمنح العميل 1600 ميل مجانا، وميلين مقابل كل عملية شراء بقيمة دينار محليا، و3 أميال مقابل كل عملية شراء بقيمة دينار خارج الكويت، مع امكانية استبدال هذه الأميال في ما بعد لشراء تذاكر أو ترقية درجة السفر على متن الخطوط الجوية الكويتية.

ويقوم نظام المتابعة في «بيتك» بتسجيل الأميال التي يكتسبها العميل عند كل عملية شراء، وسيحصل على النقاط عند دخوله الى حساب عضوية نادي الواحة. بالاضافة الى انه لا يشترط للحصول على البطاقة أي تاريخ ائتماني، وليست هناك أية قيود بناء على الراتب أو رصيد الحساب، فضلا عن إمكانية إصدار بطاقة «بيتك - نادي الواحة» لغير عملاء بيتك.

«برقان» يقدم خصماً لحاملي بطاقة X-Change

شعار حملة برقان

اعلن بنك برقان امس عن تقديم خصم 20 في المئة لحاملي بطاقة X-Change ماستر كارد متعددة العملات وذلك لدى اكثر من 50 مطعماً تابعاً لمجموعة جميرا في دبي. ويأتي هذا التعاون ضمن العروض المتميزة التي يوفرها البنك لعملائه. الجدير بالذكر أن بطاقة X-Change متعددة العملات مقبولة في أكثر من 23 مليون جهاز سحب آلي ونقاط بيع حول العالم. هذا وتتوفر بطاقة X-Change بالدرهم الاماراتي مما يجعلها مناسبة للعملاء اللذين يختارون دبي كوجهتهم المفضلة. ويمكن للعملاء الحصول على البطاقة عبر موقع البنك الاكتروني أو أي فرع من فروع بنك برقان.

«استثمار القابضة» مسوق حصري لمشاريع الرفاهية السكنية

تبدأ شركة استثمار القابضة تسويق أول مشروع عقاري من نوعه في السعودية، يهدف إلى رفد القطاع السكني بوحدات سكنية راقية المستوى، بمعدل وحدة سكنية متكاملة يوميا على مدار العام، في مناطق متفرقة بمحافظة جدة.

جاء ذلك عقب توقيع شركة الرفاهية الدولية للاستثمار العقاري عقدا مع شركة استثمار القابضة الاسبوع الماضي، لتسويق مشاريع سكنية بالمنطقة الغربية، تشكل وحداتها قيمة مضافة للقطاع السكني الراقي بمحافظ جدة.

وتضمن العقد الذي وقعه الرئيس التنفيذي لشركة الرفاهية عبد الرحمن محمد الأمين، مع رئيس مجلس إدارة شركة استثمار القابضة محمد بن عاشور الزهراني، بحضور أعضاء مجلس إدارة الشركتين، تسويق جميع مشاريع شركة الرفاهية العقارية.

من جانبه أوضح الزهراني أن المشاريع تتكون من 18 برجاً سكنياً، مكوناً من 5 طوابق، موزعة على 5 مواقع مختلفة بمحافظة جدة، تحتوي في مجملها على أكثر من 380 وحدة سكنية، بمساحات مختلفة، وروعي في المشروع أن يؤمن لساكنيه سكنا مريحا راقيا بخدمات عالية الجودة وبأسعار منافسة.

وأشار إلى أنه تمت مراعاة تنوع المواقع بهدفة تلبية احتياجات جميع الشرائح ضمن مخططات سكنية منظمة ومعتمدة، مبينا أن وحدات المشروع موزعة على عدة أحياء في مدينة جدة، وهي: حي المنار «مخطط ظلال جدة» ويحتوي على 4 ابراج، وحي الورود «مخطط الورود» ويحتوي على 4 ابراج، وحي المنار «مخطط ربوة الاجواد» ويحتوي على 5 ابراج، وحي الواحة «مخطط الفهد» ويحتوي على برجين متصلين، وحي البغدادية الغربية ويحتوي على 3 ابراج، وحي النهضة شمال شارع حراء.

العوضي: حصولنا عليها إنجاز يؤكد التزامنا بسلامة أصولنا وموظفينا ومساهمينا وعملائنا

«الدولي» يحصد شهادة الأيزو ISO 22301 في إدارة استمرارية الأعمال

جانب من تكريم الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي عن حصوله على شهادة الأيزو ISO 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية لنظم الإدارة «BSI Management System»، وهو الأمر الذي يجعل بنك الكويت الدولي المؤسسة المصرفية الوحيدة في الكويت التي تنال شهادة الأيزو شهادة الأيزو ISO 22301.

وبهذه المناسبة أعرب المدير العام للخدمات المساندة في بنك الكويت الدولي/ عبدالرحيم العوضي عن بالغ فخره وإعتزازه لحصول البنك على شهادة الأيزو ISO 22301 في مجال إدارة إستمرارية الأعمال من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية «BSI»، ليس فقط لكونه أول بنك محلي يحصل على هذه الشهادة العالمية، ولكن لكونه أيضا أول بنك في دولة الكويت يخضع لتقييم مستقل ناجح، نتيجة إلتزامه بتعليمات ومتطلبات الهيئة العالمية للمواصفات القياسية «ISO» العالمية الجديدة في هذا المجال، مما يؤكد ريادته ويعكس مدى كفاءته وفعاليته في تطبيق هذا النظام على عملياته المصرفية. وقال العوضي «إذا كان هناك من رسالة وراء هذا الإنجاز المتميز الذي توج بحصولنا على هذه الشهادة العالمية، فهي تأكيد إلتزام بنك الكويت الدولي الكامل بسلامة أصوله، وموظفيه، ومساهميه، وعملائه، وسمعته، ومكانته، بصورة تؤهله للاستمرار في تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية، بما في ذلك تأكيد صحة وسلامة ومتانة نموذج استمرارية الأعمال الذي يطبقه وينفذه على صعيد كافة عملياته المصرفية، سواء بالنسبة لمجموعة الخدمات المساندة، أو عمليات الإدارة المصرفية للأفراد، أو الإدارة المصرفية التجارية، وكذلك إدارة الخزينة، وذلك بصورة تعكس مدى جهوزيته وقدرته على التعامل مع الأزمات كخطوة «استباقية» للحد من المخاطر والحوادث غير المتوقعة، وذلك بما يوفر للبنك آلية جادة تمكنه من استمرارية تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية بفعالية.

العوضي الذي ثمن جهود العاملين في جميع إدارات البنك الذين تعاملوا بروح الفريق الواحد لتحقيق هذا الهدف، قال «إن هذه الإنجازات والنجاحات، وآخرها - وليس أخيرها - حصول البنك على شهادة الأيزو العالمية «ISO 22301»، ليست غريبة ولا جديده على سجل إنجازات أسرة بنك الكويت الدولي الحافل، الذي أضاف له رئيس مجلس إدارته الشيخ / محمد الجراح الصباح إنجازا جديدا في مستهل العام الحالي بحصوله على وسام الإستحقاق الذهبي مع شهادة البراءة لفئة القيادة الحكيمة لأفضل المصارف الرائدة على مستوى الوطن العربي للعام 2013 من قبل أكاديمية «تتويج» لجوائز التميز في المنطقة العربية، وحصول البنك قبل ذلك على جائزة الأفضلية في إستمرارية الاعمال في آسيا للعام 2012 من معهد إستمرارية الأعمال الأسيوي BCI Asia Business Continuity Awards. مؤكدا حرص «الدولي» وإصراره على مواصلة مسيرة إنجازاته وتميزه على أكثر من صعيد ليتقدم في الصفوف الأولى للبنوك الإسلامية محليا وعربيا وإقليميا حيث يجب أن يكون.